التخطيط للتعليم الزراعي ودوره في التنمية بالمملكة العربية السعودية

أ. صالح مسفر سعيد طريس الغامدي*

سلم البحث في ١٤٤٠/١٢/٣هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤١/١/٢٢هـ

ملخص البحث:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله صحبه أجمعين ومن سار على نهجه واقتفاه إلى يوم الدين .. وبعد، يهدف هذا البحث إلى التعرف على دور التعليم الزراعي في تنمية القطاع الزراعي بالمملكة العربية السعودية، ودراسة التعليم الزراعي وتطوره ومعرفة واقعه في إطار خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية ومن ثم دراسة المشاكل التي تواجه التعليم الزراعي ومحاولة وضع الحلول للتغلب عليها في صيغة توصيات ومقترحات. وقد استخدم الباحث في دراسته منهج البحث الوصفي حيث قام الباحث بدراسة التعليم الزراعي في الوقت الحاضر من خلال خطط التنمية في المملكة العربية السعودية دراسة علمية تحليلية للظواهر الموجودة والمتعلقة بالموضوع نفسه للاستعانة بما نصل إلية في التخطيط للمستقبل.

Research Summary:

Abstract Praise be to god and peace and blessings be upon our master Muhammed and his family and companion.

This research aims to identify the role of agricultural education in the development of the agricultural sector in Saudi Arabia.

The study of agricultural education and its development and knowledge of its reality within the framework of development plans in Saudi Arabia and then study the problems facing agricultural education and try to develop solutions to overcome them in form of recommendations and proposals.

The researcher used the descriptive research methodology, where he studied agricultural education at present through the development plans in Saudi Arabia. An analytical scientific study of the existing phenomena related to the subject matter to use our findings in planning for the future.

المقدمة:

هناك أكثر من مفهوم يرتبط بكلمة التنمية، ولعل هذه المفاهيم جميعا تستخدم على نحو فيه من الغموض أكثر مما فيه من الوضوح، ولقد أصبح هذا المصطلح دارجاً على ألسنة أفراد المجتمع العامة منهم والخاصة، وهذا المصطلح –التنمية– ليس من اليسير لأي من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية تجاهله، أو أخذه مأخذاً سطحياً متعجلاً.

* باحث بمرحلة الدكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

وهذه الدراسة سوف تركز على مفهوم التنمية الشاملة، إذ أنها "تعنى ذلك الجهد المنظم الشامل المتكامل الذي تبذله الدولة لتحريك استثمار كافة مواردها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية من أجل مواجهة جميع نواحي التخلف والقضاء عليه نشداناً للتقدم الشامل"[١].

والمملكة العربية السعودية تعايش عملية التنمية الشاملة والتي تمر بها حالياً وهي ذات حجم هائل حيث وصفت مجلة "نيوزويك" الأمريكية ما يدور في المملكة العربية السعودية الآن بأنه أعظم محاولة للتخلص من أسر التخلف منذ أن بدأت اليابان محاولتها للأخذ بأسباب المدنية الحديثة في القرن الماضي[٢].

لقد أصبح واضحاً أن الهدف من التنمية هو القضاء على التخلف، وحيث أن التخلف قد يكون في النواحي الاجتماعية فلا ضير إذا قلنا تنمية اجتماعية ، وكذلك قد يكون في النواحي الاقتصادية فلا ضير إذا تنمية اقتصادية أيضاً، فماذا تعني التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية؟

"يقصد بالتنمية الاجتماعية رفع مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع وخاصة بالنسبة للطبقات الكادحة والتي تمثل الغالبية العظمى فيه وتحقيق الحياة الحرة الكريمة لكل أفراده وإتاحة الفرصة المتكافئة أمام الجميع".[٣]

"ويقصد بالتنمية الاقتصادية –في إيجاز– الحصول على أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف أي زيادة الدخل القومي للمجتمع كله عن طريق استخدام الموارد والطاقات الاقتصادية في المجتمع سواء أكانت بشرية أم مادية، أفضل استخدام دون تضييع أي قدر ولو ضئيل من فاعليتها".[٤]

والحقيقة أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمفهومها السابق، عبارة عن تحقيق أهداف عامة تتمثل في تحقيق التقدم والرخاء والرفاهية لجميع أبناء المجتمع.
والمملكة العربية السعودية في انطلاقها نحو التنمية تبدأ من منطلق إسلامي قويم لا يتطلب ما تتطلبه الرأسمالية المتطرفة من اتباعها وأنصارها، ولا ما تتطلبه الشيوعية الغاشمة من الواقعين تحت نيرها ، فالإسلام يعترف بحقوق الفرد كما يعترف بحقوق المجتمع. إن التنمية في المملكة العربية السعودية الآن تمر في طمأنينة وسلام دون أن تشهد استغلال النساء والأطفال والعمال الذي شهدته الرأسمالية قبل أن تهذبها التجارب المريرة ودون أن تشهد الكبت والقهر والإذلال الذي يحضن كل جانب من جوانب التنمية في ظل الشيوعية، إنها تنمية سعودية ذات طابع إسلامي تتم ضمن

مجتمع يؤمن بالتآخي[٥].

إن مفهوم التنمية في المملكة العربية السعودية كما يحدده الباحث هو: "مجموعة الجهود والنشاطات التي تبذلها المملكة العربية السعودية وفق خطط مرسومة من قبل جهات معنية بذلك لاستثمار كافة مواردها المادية والبشرية من أجل مواجهة مظاهر التخلف والقضاء عليه رغبة في التطور والرقي والتقدم الحضاري على أساس إسلامي قويم".

أهمية تنمية القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية:

تعتبر الزراعة المصدر الأول لغذاء الإنسان، والإنسان بدون غذاء لا يتسنى له الحياة، ومهما بلغ الإنسان من تقدم وتطور تكنولوجي فإنه لا يستغنى عن الزراعة وما تنتجه الأرض من غذاء بل إنه يسعى إلى استخدام التقدم في العلم والتكنولوجيا لتنمية القطاع الزراعي. وفي المملكة العربية السعودية مساحات كبيرة صالحة للزراعة ولقد عملت الدولة جاهدة على توفير المياه للاستفادة من زراعة هذه المساحات، ومن هنا تبدد الوهم القائم في الأذهان بصعوبة الزراعة والنهوض بها.

ولقد عملت المملكة من أجل النهوض بالزراعة العديد من المشاريع الزراعية التي من شأنها تذليل المصاعب التي تعترض وتعوق تقدم الزراعة فيها، ومن تلك المشاريع الزراعية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:-

١.زيادة رقعة الأراضي الزراعية واستصلاح الأراضي البور.

٢.الاهتمام بخصوبة التربة.

٣.توفير المياه واستنباطها من باطن الأرض أو بطريقة تحلية مياه البحر صناعياً ودراسة جدوى استخدامها في الزراعة.

٤.نشر نظام الوحدات الزراعية، وتدعيم المشروعات الزراعية الكبرى مثل مشروع سد وادي جيزان ومشروع الري والصرف بالأحساء ومشروع القطيف، ومشروع سد أبها.[٦]

"وقد احتلت المشاريع الزراعية مكانة هامة شأنها في ذلك شأن كافة المشروعات الإنمائية والتعليمية، ولقد جاء هذا الاهتمام نتيجة الحاجة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية للاعتماد الذاتي على منتجاتنا الزراعية ولمقابلة التزايد المستمر في السكان".[٧]

وتكمن أهمية تنمية القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية في النقاط الآتية:

١. كون الزراعة مصدراً أساسياً لغذاء السكان في المملكة.
٢. كون الزراعة مصدراً من مصادر الدخل القومي في المملكة وما يتبعها من صناعات تقوم أساساً عليها.
٣. خطورة الاعتماد على قطاع واحد وهو القطاع النفطي.
٤. امتلاك المملكة لكل مقومات الإنتاج الزراعي.
٥. وجود محاصيل تقليدية في المملكة ذات أهمية يمكن تطويرها مثل التمور مثلاً.

وقد أوضح وزير الزراعة والمياه بالمملكة العربية السعودية أهمية الزراعة في المملكة العربية السعودية في كلمته التي ألقاها بمناسبة افتتاح جلالة الملك فهد بن عبد العزيز لمشروع إيصال مياه الشرب من المنطقة الشرقية إلى مدينة الرياض حيث قال فيها: "..... إن التنمية الزراعية هي الأساس في التنمية الشاملة والمجتمع الذي يغفل هذه الحقيقة ويتجاهلها يظل أسيراً للغير وتحكم البدائية قبضتها عليها وأنا لا أقول بأن الزراعة هي الكل ولكنها هي الأساس، فالمجتمع الذي يأكل ما لا ينتج تحيط به المخاطر ولا يشعر بأمن نائبات الزمن في وقت تتصارع فيه شعوب العالم ويسيطر القوي فيها على الضعيف ويخضع فيها المستهلك للمنتج وينحاز فيها الجائع إلى الشبعان قل الثمن أو كثر.....".[٨]

والمتأمل لكلمة وزير الزراعة والمياه يتضح له اهتمام المسئولين في المملكة العربية السعودية بالزراعة وشعورهم بأنها هي الأساس في التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة العربية السعودية اليوم. ومن أجل هذا رصدت حكومة المملكة العربية السعودية ٢٠ بليون ريال للقروض الصناعية والعقارية والزراعية في ميزانية المملكة العربية السعودية للعام الحالي ١٤٠٣/١٤٠٤هـ-.[٩] وهذا مما يبشر بالخير ويعود إلى النفس بالطمأنينة والارتياح بإذن الله.

الزراعة في المملكة العربية السعودية:

تشغل المملكة العربية السعودية الجزء الأكبر من مساحة شبه الجزيرة العربية حيث تقدر مساحة المملكة العربية السعودية ب- ٢.٢٥ مليون كيلومتر مربع تقريباً[١٠].

والمملكة العربية السعودية بلد يمتلك أراضٍ واسعة، ولكن معظم هذه الأراضي غير صالحة للزراعة إما لكونها صحراوية أو أرضي جبلية، فالصحاري والجبال تعتبر من السمات الرئيسية المميزة لسطح المملكة العربية السعودية وتضاريسها.

ورغم ذلك فإن المساحة المزروعة من أرضي المملكة العربية السعودية حوالي ٥٢٥ ألف هكتار من مجموع المساحة البالغ ٢١٥ مليون هكتار، أي بنسبة ٠.٢% - ٠.٣% من مساحة المملكة العربية السعودية منها حوالي ١٢١ ألف هكتار أراضٍ مروية والباقي تزرع على مياه الأمطار. وقد أثبتت دراسة التربة والمياه في المملكة العربية السعودية إلى أنه يمكن زيادة مساحة الأرض الزراعية إلى الضعف إذا توفرت المياه[١١].

وتبين الإحصائيات[١٢] أن حوالي ٥٢٥ ألف هكتار من الأراضي الزراعية موزعة بين حوالي ١٨١.٠٠٠ حيازة فيصبح متوسط الملكية الزراعية أقل من ٨ هكتار، أما الأراضي المروية فإن متوسط ملكيتها أقل من هكتار. وقد زادت مساحة الأراضي الزراعية خلال الفترة ما بين ١٣٩٠هـ-/١٣٩١هـ- و١٣٩٦/٩٥ بحوالي ١٣% تقريباً لتصل إلى ٥٩٢ ألف هكتار، وظل عدد الحيازات على ما هو عليه دون تغيير يذكر، بينما قلت زراعة الأراضي الجافة كثيراً، وإن كان قد جرى تعويض ذلك بزيادة قدرها ١٦% من الأراضي المروية[١٣].

وتعتبر وزارة الزراعة والمياه هي الجهة الحكومية المسئولة عن شؤون الزراعة والمياه في المملكة العربية السعودية، وقد أنشئت عام ١٩٥٤م، وقد صدر المرسوم الملكي رقم ١٩٥ الصادر في محرم سنة ١٣٨٦هـ- (١٩٦٦م) محدداً المسؤوليات الإضافية الموكولة إلى وزارة الزراعة والمياه. ومنذ ذلك الحين أصبحت وزارة الزراعة والمياه مسئولة عن تنفيذ برامج التنمية الزراعية والمائية على السواء وعن تقديم الخدمات وحماية المصادر الزراعية والمائية في المملكة العربية السعودية[١٤].

وأهم المحاصيل الزراعية في المملكة العربية السعودية: التمور والفواكه والخضروات والذرة الرفيعة والشعير والدخن والقمح، وقد تضمن التقرير الإحصائي للناتج الزراعي الشامل والصادر عن وزارة الزراعة والمياه بالمملكة العربية السعودية عام ١٣٩٤/٩٣هـ- بيانات كمية عن البصل والذرة الرفيعة والبرسيم والقمح.

وقد احتلت التنمية الزراعية ممثلة في مشاريعها المختلفة مكانة هامة شأنها في ذلك شأن كافة المشروعات الإنمائية والتعليمية والصحية والصناعية والعمرانية والتجارية وغيرها.

ويمكن إجمال ما تقوم به المملكة العربية السعودية للنهوض بالزراعة في النقاط التالية:

١.إنشاء بنك زراعي في عام ١٣٨٣هـ، لتمويل التنمية الزراعية وتقديم القروض للمزارعين[١٥].

٢.إنشاء المدارس والمعاهد الزراعية والكليات الزراعية التي تأخذ على عاتقها إعداد الفنيين المهرة ونصف المهرة في مجال التخصصات الزراعية المختلفة.

٣.تنفيذ عدد من مشروعات الري الرئيسية مثل إنشاء السدود، ففي عام ١٤٠٢هـ أصبح عدد السدود المقامة ٦٤ سداً تتسع لتخزين ٣٥٠ مليون متر مكعب من المياه، و١٣ سداً تحت التنفيذ و١١٢ سداً تحت إجراءات المناقصات والترسية[١٦].

٤.تقديم برامج عن طريق الإذاعة لإرشاد المزارعين إلى الطرق الصحية التي يجب استخدامها في عملية الزراعة مثل برنامج الأرض الطيبة. وكذلك الأفلام الزراعية التي تعرض على المزارعين.

٥.التخطيط لبناء معمل يتكلف ٩٠ مليون جنيه استرليني يقوم على تحلية مياه البحر وإنتاج ٥ ملايين جالون في اليوم فضلاً عن توليد طاقة كهربائية قدرها ٥٠ ألف كيلو وات[١٧].

٦.توزيع الأراضي البور على الأهالي وذلك تشجيعاً للاستثمار في القطاع الزراعي وزيادة الرقعة الزراعية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، وقد صدر نظام الأراضي البور بموجب المرسوم الملكي رقم ٢٦/٢ في ١٣٨٨/٧/٦هـ[١٨].

وهناك العديد من الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل تحقيق السياسة الزراعية مثل استقدام الخبراء الدوليين في مجال الزراعة وكذلك إنشاء المصانع التي تقوم أساساً على المنتجات الزراعية مثل مصانع التمور وكذلك إنشاء المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق وغيرها.

لقد وضعت السياسة الزراعية في المملكة العربية السعودية للنهوض بالقطاع الزراعي في مجالات مختلفة، بهدف زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني ورفع مستواه عن طريق استغلال الموارد الطبيعية للأرض من ماء وتربة استغلالاً علمياً يوفر للمواطن أكبر قسط ممكن من متطلباته من المنتجات الزراعية وماء الشرب النظيف كما تهدف السياسة الزراعية للمملكة العربية السعودية تحقيق التنمية الزراعية والاجتماعية في المناطق الريفية لتواكب التنمية في مناطق الحضر، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الإنتاج الزراعي[١٩].

ولتحقيق هذه السياسة ووضع أهدافها موضع التنفيذ وضعت خطط التنمية

المتتالية أهدافاً للتنمية الزراعة تتمثل فيما يلي:

١. رفع مستوى الكفاية وزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني.

٢. تطوير المراعي والغابات والمحافظة عليها وحسن استغلالها.

٣. تنمية الثروة السمكية للمملكة وتطوير صناعة الأسماك.

٤. تنمية موارد المياه والحفاظ عليها وحسن استغلالها على أسس علمية سليمة.

٥. تنويع إنتاج البلاد من الحاصلات الزراعية.

وقد تضمنت خطة التنمية الثالثة عدداً من مشروعات التنمية الرئيسية وهي:

١. وادي جيزان: تم إقامة سد كبير يوفر مياه الري لستة آلاف هكتار من الأرض والعمل جار في تنفيذ مشروع الري في الوادي.

٢. تهامة: تمت دراسة لوادي بيشة ووادي حلى لزيادة الاستفادة من الموارد المائية، للتوسع في الأراضي الزراعية.

٣. الأحساء: تم إنشاء شبكة كبيرة للري والصرف لعشرين ألف هكتار من الأرض بالمنطقة تحت إشراف هيئة مشروع الري والصرف بالأحساء وقد تم استصلاح ما يزيد على ٣٠٠٠ هكتار. كما توفرت المياه لري ١٠آلاف هكتار من المحاصيل الشتوية و٨ آلاف هكتار من المحاصيل الصيفية.

٤. مشروع حرض: كان هذا المشروع يهدف إلى تشجيع توطين البدو ولكن بعد حفر وإنشاء حوالي ٥٠ بئراً واستصلاح ٤٠٠٠ هكتار من الأرض تسلمت شركة جديدة مسئولية إدارة المشروع وتنمية إنتاج الألبان والأعلاف وتسهم الدولة في هذا المشروع بنسبة ٢٠%.

٥. وادي نجران: يجري حالياً إنشاء سد للتحكم في السيول والري.

٦. وادي الدواسر: ما زال المشروع في مراحل التنمية الأولى ويستهدف استصلاح ٢٠ ألف هكتار من المنطقة الوسطى باستخدام المياه المستخرجة من طبقة الوجيد الحاملة للمياه[٢٠].

ويضطلع بتنفيذ الخطط والمشروعات السابقة والعمل على تحقيق أهدافها الجهاز التنفيذي بوزارة الزراعة والمياه عبر أجهزتها التنفيذية بالمناطق المختلفة للمملكة العربية السعودية.

مصادر المياه في المملكة العربية السعودية:

قال تعالى: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾[٢١]

سبق أن ذكرنا في دراستنا هذه وتحت عنوان الزراعة في المملكة العربية السعودية إلى أن مساحة المملكة العربية السعودية تبلغ حوالي ٢.٢٥ مليون كيلومتر مربع وهي أراضي صحراوية قاحلة، وخالية من الأنهار والبحيرات العذبة، وأمطارها قليلة وغير منتظمة الهطول إذ لا تزيد عن ١٢٠ مم في السنة ما عدا في المنطقة الجنوبية الغربية التي تتميز بأمطار كثيفة قد تزيد عن ٤٠٠ مم في السنة.

ولا شك أن هطول الأمطار يعني الخير العميم وإعادة الحياة إلى المراعي والمزارع وتوديعاً للجفاف. بعد أن أصبحت مياه الشرب متوفرة ومياه الري ميسورة، وأصبح الغذاء متوفراً، وهذا يدل على أن الأمطار هي المصدر الرئيسي للماء في المملكة العربية السعودية. وعلى العموم فإنه يمكن إجمال مصادر المياه في المملكة العربية السعودية في المصادر الآتية[٢٢]:

١. الأمطار التي تهطل على المملكة العربية السعودية بنسب مختلفة إذ لا تزيد على ١٢٠ مم في السنة عدا المنطقة الجنوبية الغربية التي تتميز بأمطار كثيفة قد تزيد عن ٤٠٠مم في السنة.

٢. العيون وهي منتشرة في معظم أنحاء المملكة العربية السعودية وهي:

أ- عيون الحجاز: وأهمها عين العزيزية وعين زبيدة وعين تيماء.

ب- عيون نجد وأهمها عيون الخرج مثل عين أم سمحة وعين الضلع.

ج- عيون الأحساء وأهمها عين أم سبعة، وعين نجم، وعين منصور.

د- عيون الشمال وأهمها عين السماح في حائل.

٣. الآبار الارتوازية حيث بدأ حفر أو بئر ارتوازية في المملكة العربية السعودية من أجل الحصول على مياه الشرب والزراعة عام ١٣٥٧هـ- في المدينة المنورة ثم تبعها الحفر في أماكن أخرى من المملكة العربية السعودية وبدأت تلك الآبار تحل محل معظم الآبار اليدوية، وفي الرياض تم حفر أول بئر ارتوازية عام ١٣٧٦هـ- بعمق ١٢٠٠م.

٤. إقامة السدود حيث بلغ عدد السدود المقامة في المملكة العربية السعودية حتى عام ١٤٠٢هـ (٦٤) سداً تتسع لتخزين ٣٥٠ مليون متراً مكعباً من المياه بالإضافة إلى (١٣) سداً تحت التنفيذ وكذلك ١١٢ سداً تحت إجراءات المناقصة والترسية.

٥. إقامة محطات لتحلية مياه البحر على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة العربية السعودية. وقد أقيمت منذ عام ١٣٨٩هـ وأصبح عددها الآن ١٨ وحدة موزعة على

الساحلين وتنتج جميعها ٢.٥ مليون متراً مكعباً سنوياً من المياه العذبة. وسيتم تشييد المزيد من هذه المحطات لتدعيم مصادر المياه الجوفية إن شاء الله.

ويمكن القول بأن المشاريع الجديدة التي تنفذها المملكة العربية السعودية حالياً سوف تساعد -بإذن الله- على زيادة الرقعة الزراعية بالمملكة حيث أن المملكة تملك أرضاً شاسعة يلزمها توفر الماء لها لتكون صالحة للزراعة، ولا يفوتنا أن ننوه هنا إلى المساعدات العينية والنقدية التي يقدمها البنك الزراعي السعودي في مجال حفر الآبار واستصلاح الأراضي.

ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر وأثرها على الزراعة في المملكة:

إن من الظواهر التي تلفت النظر في السنوات الأخيرة في المملكة العربية السعودية، وبخاصة منذ اكتشاف البترول والتوسع في صناعته اتجاه أهل الريف والبادية بصورة متزايدة نحو المدن، وذلك يرجع إلى أن ظهور الحرف الجديدة والمختلفة ونشاط الحركة العمرانية من المجالات التي تحتاج إلى عدد كبير من الأيدي والقوى العاملة. ولم يعد بالبادية والقرى إلا أعداد قليلة جداً كما في المنطقة الشمالية من المملكة العربية السعودية على سبيل المثال[٢٣].

ولقد ترتب على هذه الهجرة الواسعة النطاق نقص خطير في الإنتاج الحيواني والزراعي وأصبحت هذه الهجرة تشكل مشكلة خطيرة تتطلب مواجهتها والعمل على التماس الحل الدائم لها.

لقد كان نمو المدن سريعاً ومفاجئاً في المملكة العربية السعودية فامتصت في فترة وجيزة من الزمان أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة من الذين أقاموا فيها واستوطنوها[٢٤].

والواقع الحالي الذي نعيشه في المملكة العربية السعودية يصدق الحديث السابق حيث نجد أن معظم أهل الريف والبادية عزفوا عن حياتهم الزراعية والرعوية واتجهوا صوب المدن لأنهم وجدوا في المدن سبل العيش اليسير وكسب الرزق الكثير، فاتجهوا إلى التجارة والصناعة والوظائف والأعمال العمرانية التي عائدها يفوق عائد الزراعة والرعي بكثير.

وقد تنبهت حكومة المملكة العربية السعودية إلى ذلك واتخذت وسائل لعلاج هذه الظاهرة حيث عمدت إلى توطين البادية وبناء الهجر لهم وكذلك إلى تقديم القروض والمساعدات العينية والنقدية لأبناء البادية والريف على حد سواء وإلى غير

ذلك من المجهودات التي تبذلها المملكة العربية السعودية في سبيل النهوض بالزراعة وزيادة الإنتاج الحيواني مما سوف نرى عائده –بإذن الله– على أبناء المملكة العربية السعودية وهو الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في مجال الإنتاج الحيواني والزراعي والمملكة – بحمد الله – الآن قد وصلت إلى مرحلة تقارب الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج القمح وهذا يدل دلالة واضحة على وعي أبناء المملكة العربية السعودية وشعورهم بأهمية الزراعة شأنها في ذلك شأن الصناعة والتجارة.

جدول رقم (١)

تقدير عدد الملكيات والمساحة المزروعة بحسب الأمارات الرئيسية[٢٥] (المساحة بالهكتار)

الأمارة	عدد القرى	عدد الملكيات	المساحة الكلية للملكيات	الأراضي المزروعة			
				محاصيل مؤقتة		محاصيل دائمة	المجموع
				مروية	غير مروية		
الشرقية	١١١	١١.٣٧٢	٦.٩٦١	١.٠٧٠	٥٩	٥.٨١٨	٦.٩٤٧
الرياض/ عفيف/ الخاصرة	٣٧٤	٩.٦٦٨	٢٦٨.٧٢٢	١٩.٦٩٦	١٦٤	١٥.٢٠٤	٣٥.٠٦٤
القصيم	٢٨٤	٦.٦٩٥	٢٢٣.٠٨٦	١٧.٢٨٢	١٩	٣.٧٤٥	٢١.٠٤٦
حائل	٢٤١	٦.٦٤٥	٦٦.٢٢٣	٢.٤١٨	٠٠	٣.٢٥١	٥.٦٦٩
الجوف/القريات/ المنطقة الشمالية	٩٥	٢.٦٥٥	١.٨٠٦	٧٩	٠٠	٥١٩	٥٩٧
المدينة	٢٦٤	٧.٨١٥	١٣.٠٦٦	١.٤٨٣	١١	١.٣٣٨	٢.٨٣٢
مكة	٢.٤٢٣	٣٧.٠٠٠	٢٣٠.٩٧٣	١٥.٦٣٧	١٢.٩٢٦	٤.٢٤٥	٣٢.٨٠٨
عسير	١.٣١٧	٣١.٣٠٢	٦٧.٤٤٩	٨.٤٩٦	٣.١٩٩	٢٠٩	١١.٩٠٥
الباحة	٩٦١	١٩.٥٣٤	١٥.١٢٨	٢.٢٢٨	١.٤٥٦	٣٠٤	٣.٩٨٨
جيزان	١.٤٠٦	٣٤.٨٠٢	٤٧٦.١٠٧	١.٦٦٤	٣٨٥.٣٦٦	٣٦	٣٨٧.٠٦٦
نجران	٧١	٢.٣٨٩	٥.٠٠٣	٢.٣٩٣	٠٠	٦٧٣	٣.٠٦٧
بيشة ورنية	٢٥٨	١٠.٩١٢	١٦.٣٥١	٥.٩١٥	٤٥٤	٧.٣٦٨	١٣.٧٣٧

المجموع	٧.٨٠٥	١٨٠.٧٨٩	١.٣٩١.٢٧٤	٧٨.٣٦٢	٤٠٣.٦٥٤	٤٢.٧٠٩	٥٢٤.٧٢٦

هوامش البحث:

[١] محمود السيد سلطان: التخطيط التربوي، مرجع سبق ذكره، ص٠٢١

[٢] غازي القصيبي: التنمية وجهاً لوجه، تهامة، جدة، ١٤٠١هـ ، ص٥٣٩ نقلاً عن نيوزويك.

[٣] محمود السيد سلطان: التخطيط التربوي، مرجع سبق ذكره، ص٠٢٠

[٤] المرجع السابق، ص٠٢١

[٥] غازي القصيبي: التنمية وجهاً لوجه، مرجع سبق ذكره، ص٠٤٧

[٦] سيد محمد إبراهيم، تاريخ المملكة العربية السعودية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض عام ١٣٩٣هـ، ص٠٢٥٥

[٧] المرجع السابق، ص٠٢٥٥

[٨] جريدة المدينة، العدد ٥٨١٥، جمادى الأولى عام ١٤٠٣هـ، جدة، ص٠٥

[٩] جريدة المدينة، العدد ٥٨٦٥، في ١ رجب عام ١٤٠٣هـ، جدة، ص٠١١

[١٠] عبد الرحمن صادق الشريف: جغرافية المملكة العربية السعودية، ج١، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٧هـ، ص٠٩

[١١] المملكة العربية السعودية: وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، (١٣٩٥هـ/ ١٤٠٠هـ) الرياض، ١٣٩٥هـ، ص٠١٧٦.

[١٢] أنظر الملاحق جدول رقم (١) ص(٨١).

[١٣] المرجع السابق، ص٠١٢٨

[١٤] عبد الباسط الخطيب: سبع سنابل خضر، دار القلم للطباعة، بيروت، ١٩٧٤م، ص٠١٣

[١٥] راشد البراوي: اقتصاديات العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص٠٢١٢

[١٦] المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة والمياه، الرياض، قصة الماء في المملكة العربية السعودية، عام ١٤٠٢هـ، ص٠١٨

[١٧] المصدر السابق، ص٠١٨

[١٨] المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، تقرير عام، ١٣٩٩/١٤٠٠هـ، ص٠١٩.

[١٩] المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة والمياه، الرياض، تقرير عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ ، مرجع سبق ذكره، ص٦-٠٧

[٢٠] المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، ١٤٠٠/١٤٠٥هـ، الرياض، ١٤٠٠هـ، ص٠١٣٥

[٢١] سورة الأنبياء، أية ٠٣٠

[٢٢] المملكة العربية السعودية: وزارة الزراعة والمياه، الرياض، "قصة الماء في المملكة العربية السعودية" مرجع سبق ذكره، ص٢-٠٢٢

[٢٣] راشد البراوي: اقتصاديات العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص٠٢٠٨

[٢٤] المرجع السابق، ص٠٢٠٨

[٢٥] المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية(١٣٩٥/ ١٤٠٠هـ) مرجع سبق ذكره، ص١٨٢.

مراجع البحث:

أولاً الكتب:

١- القرآن الكريم.
٢- السنة النبوية.
٣- ابراهيم عباس نتو، افكار تربوية،تهامة، جدة،عام ١٤٠١هـ.
٤- أحمد الصباب، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار عكاظ للطباعة والنشر،جدة، عام ١٣٩٩هـ.
٥- أحمد عبد الرحمن عيسى، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، دار اللواء، الرياض، عام ١٣٩٩ هـ.
٦- تيودور شولتز، القيمة الاقتصادية للتربية، ترجمة محمد الهادي عفيفي، محمد سيد السلطان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، عام ١٩٧٥ م.
٧- حامد عمار، في اقتصاديات التعليم، الطبعة الثانية، دار المعرفة، القاهرة، عام ١٩٦٨ م.
٨- حسين عمر، تنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الشروق، جدة، عام ١٣٩٨هـ.
٩- راشد البراوئ، اقتصاديات العالم العربي، الطبعة الرابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، عام ١٩٧٨ م.
١٠- سيد محمد إبراهيم، تاريخ المملكة العربية السعودية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، عام ١٣٩٣هـ.
١١- سيد محمد إبراهيم، تاريخ المملكة العربية السعودية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، عام ١٣٩٣هـ.
١٢- عبد الباسط الخطيب، سبعة سنابل خضر، دار القلم للطباعة، بيروت، عام ١٩٧٤م.
١٣- عبد الرحمن صادق الشريف، جغرافية المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، دار المريخ، الرياض، عام ١٣٩٧ هـ.
١٤- عبد الله عبد المجيد البغدادي، الإنطلاقة التعليمية في المملكة العربية السعودية، دار الشروق، جدة، ١٤٠٢ هـ.
١٥- عبد الوهاب احمد عبد الواسع، التعليم في المملكة العربية السعودية، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.
١٦- غازي عبد الرحمن القصبي، التنمية وجهاً لوجه، تهامة، جدة، عام ١٤٠١هـ.
١٧- محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، عام ١٩٧٤ م.
١٨- محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، مكتبة الانجلو المصرية، عام ١٩٦٥ م.
١٩- محمد مصطفى زيدان، المدرسة الثانوية، دار الشروق، جدة، ١٤٠٢ هـ.
٢٠- محمد منير مرسي، عبد الغني النوري، التخطيط للتعليم وإقتصادياته، دار النهضة العربية، القاهرة، عام ١٩٧٧ م.

٢١- محمود السيد سلطان، تخطيط التربوي على ضوء الحاجات والتنمية الإقتصادية والإجتماعية مع دراسة خاصة بالمملكة العربية السعودية، دار الحسام، القاهرة، عام ١٤٠١/١٤٠٠ هـ.
٢٢- يوسف السلوم، أساليب التخطيط والميزانية والمتابعة في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، عام ١٤٠٢ هـ.

ثانياً: بحوث غير منشورة (بحوث الماجستير والدكتوراة):

١- اسعد عمر أزهر، التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية ودوره في إعداد القوة العاملة، رسالة ماجستير، كلية التربية، مكة المكرمة، ١٤٠٠ هـ، رسالة غير منشورة.
٢- صالح عبد الله بحول، دور التعليم في التنمية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية التربية، مكة المكرمة، عام ١٣٩٩ هـ، رسالة غير منشورة.
٣- كلية الزراعة والأغذية جامعة الملك فيصل، تطوير مناهج التعليم وربطها بالاحتياجات الفعلية في خطة التنمية الإقتصادية بالمملكة، بحث مقدم للندوة العلمية للتعليم، وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية، الرياض، عام ١٤٠٣ هـ، بحث غير منشور.
٤- Al-zaidi-abdullahAoudh,"adequacies of carricum and training in agriculture provided at three Saudi institution as assessed by administrators instructors, senior students and Regional directors, ph.D. Disentation, Oklahoma state university. Still water, July, رسالة غير منشورة..١٩٨٢

ثالثاً: الوثائق والتقارير والدوريات:

١- المملكة العربية السعودية،وزارة التخطيط، خطط التنمية الاولى،(١٣٩٥/١٣٩٠)، الرياض، عام ١٣٩٠هـ.
٢- المملكة العربية السعودية،وزارة التخطيط، خطط التنمية الثانية،(١٤٠٠/١٣٩٥)، الرياض، عام ١٣٩٥هـ.
٣- المملكة العربية السعودية،وزارة التخطيط، خطط التنمية الثالثة،(١٤٠٥/١٤٠٠)، الرياض، عام ١٤٠٠هـ.
٤- المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود بالرياض، دليل كلية الزراعة، الرياض، عام ١٤٠١هـ.
٥- المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك فيصل بالأحساء، دليل جامعة الملك فيصل، الأحساء، عام ١٤٠٢هـ.
٦- المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك فيصل بالأحساء، دليل الخريجين، العدد الرابع، الأحساء، عام ١٤٠٢هـ.
٧- المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك فيصل بالأحساء، دليل كلية العلوم الزراعية والأغذية، الأحساء، عام ١٤٠٣/١٤٠٢هـ.
٨- المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، تقرير عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ.
٩- المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة والمياه، الرياض، قصة الماء في المملكة العربية السعودية، عام ١٤٠٢هـ.

١٠-المملكة العربية السعودية، وزارة الزراعة والمياه، إدارة التدريب، تقرير موجز عن إنجازات إدارة التدريب بوزارة الزراعة والمياه في مجال التدريب والابتعاث، الرياض، عام ١٤٠٣هـ.
١١-المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، نظام المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الرياض، عام ١٤٠٠هـ.
١٢-المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، التعليم الزراعي، دليل الطالب، الرياض، بدون تاريخ.
١٣-المملكة العربية السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الرياض، التقرير الإحصائي، عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ.
١٤-جريدة الرياض، الرياض، العدد ٥٣٧٤.
١٥-جريدة عكاظ، جدة، العدد ٦٣٣٥.
١٦-جريدة المدينة، جدة، العدد ٥٨١٥.
١٧-جريدة المدينة، جدة، العدد ٥٨٦٥.
١٨- جريدة المدينة، جدة العدد ٦٠٩١.